

إنقاذ لبنان في مجلس الأمن

شيبلي ملاط

هذا نداء أخير إلى العقل، وبالتحديد إلى تحكيم الرئيسين بشار الأسد وامييل لحود إلى العقل، فمن يعي الصعوبة اللازمة لدولة القانون في الشرق الأوسط، مذ قوضت دولة إسرائيل محاولات ترسيخ سلطة القانون في بلادنا المجاهدة ضد الاستعمار بخلفها القسري لحقائق المخالفة للشرع والإنسانية على أرض فلسطين.

والحجة الوحيدة في تدمير الميزة الديمقراطية اللبنانية الرائدة في العالم العربي - وهي التداول الدستوري التسلمي على رأس السلطة - تتمثل في مبدأ الضرورة في ضوء المصلحة الوطنية العليا في سوريا. هذا التمثيل منطقي: فسوق قرار مجلس الأمن، في نمه صباح الأربعاء، تضع الدولتين على درب المواجهة مع العالم، وفي إطار مجلس الأمن ذاته الذي قامت على أساس قراره عام ١٩٧٨ مقومات تحرير لبنان من إسرائيل على امتداد ٢٢ عاماً.

لهذا القرار تداعيات غير مسبوقه على مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية. فالذين يريدون للدولتين ان يتعدا في شرح متنام إلى الهوة التي وصلتا إليها في احلك ايام الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ سرحبون بهذا القرار، الذي يضالِب بانسحاب القوات السورية الفوري وانتخابات حرة في لبنان. انما ايضاً صحيح ان ليس من رئيس صادق في العالم - ولا استثناء هنا للرئيسين اللبناني والسوري - يعارض هذين المبدأين الاساسيين: سيادة لبنانية كاملة والديموقراطية. ولان القرار يشعر سوريا بتطبيقهما على الفور، نكون قد دخننا نفثاً يتمزق فيه النسيج اللبناني، وتزول فيه جميع آمال الاصلاح التدريجي اللاعنفى داخل سوريا، ويختم تنامي عزلة سوريا الدولية كما الاقليمية. ففي غضون ايام، سوف تعود الروح التي سادت اجتماع الكويت عام ١٩٨٩. ومع الزلزال العراقي السنة الماضية ستقف دول عربية عدة جهاراً ضد السياسة السورية في لبنان.

وبشكل خاص، سوف يذق قرار مجلس الامن اسفينا بين طوائف المجتمع اللبناني وشرائحهم. فالتحامل المتصادي للاجماع المبني حول البطريرك اللبناني بسبب تمسكه المتوازن بالديموقراطية اللبنانية والعلاقات الودودة مع سوريا يلسح المجال امام التطرف على مشاربه ومن شق الانحاء ان يطغى في المجتمع اللبناني، يشجعه منطق التدخل الدولي على خلفية ازمة لا مثيل لها منذ الاجتياح الاسرائيلي.

وعلى الرئيس اللبناني والسوري ان يدركا ان الحجة المساقة من وزارة خارجيتنا قاصرة في القانون الدولي. فوجود سوريا في لبنان، كما الوجود الاسرائيلي عشرين عاماً، عرضة لطبيعة مراقبة المجتمع الدولي. ومن يحدث، كما حدث في الاسبوعين الماضيين، ضغط من دمشق يمارس على هذا القدر من القسوة في وجه مشيئة اللبنانيين وزعمائهم الواضحة، فمن حق المجتمع الدولي ان يتدخل، وهذا واجبه. بل ان تجاهل قرار مجلس الامن، ولو تعذر ظاهراً بسبب الفتوى كما في افغانستان ابان الغزو السوفياتي، يطلق مساراً قوامه العقوبات على ألوان، ومنها العسكرية.

هذا ليس ضرورياً. ومهما يقال رسمياً، بما فيه على لسان وزير خارجيتنا، وهو المعروف ايضاً برغبته في حوص الانتخابات الرئاسية، ومهما تقول في العلن قيادات الفئات السياسية المختلفة، بما فيها رئيس الوزراء ورئيس المجلس ونائبه، و"حزب الله"، فجله لا يعبر عن اقتناعهم الحقيقية وتوق انصارهم الى حرمة الدستور الديموقراطية. هو خطأ كبير كسر الاجماع اللبناني على تغيير شخص رئيس الجمهورية، بغض النظر عن صفات الرئيس اميل لحود او عهده.

نحن - واعني نحن الديموقراطيين اللبنانيين المؤمنين بأسبقية القانون - قادرون على درء المسار التصادمي في مجلس الامن اذا اعيدت الى الدستور حرمة: على الرئيس الاسد ان يحمل اميل لحود على العدول عن تنكزه للدستور وللديموقراطية.

محام، برونسور في الجامعة اليسوعية